

## تقرير

## مخاوف تحيط بنموّ الودائع

### رياض سلامة: الوقت غير مؤات لزيادة أسعار الفائدة

من السياحة). الأسوأ أن هذا النمط استمرّ خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية فانخفض عدد السياح بنسبة 8%. أيضاً، تقول جمعية المصارف إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعت بنسبة 20,5% في عام 2011 إلى 3,96 مليار دولار، لأن المستثمرين يفضلون التريث في قراراتهم في ظل ما يجري من تغيرات على الساحة الإقليمية. كذلك، سجل ميزان المدفوعات عجزاً يبلغ 2 مليار دولار في عام 2011 وسجل عجزاً ملحوظاً في الأشهر الأربعة الأولى من 2012 بلغ 916 مليون دولار.

وما يشير إليه التقرير، أنه في عام 2011 «تأثرت نوعية تسليفات المصارف في بعض الدول العربية، ولا سيما في سوريا ومصر، سلباً بالتطورات التي جرت وتجرى فيها. لكن المخاطر المتعلقة بالتسليفات في الداخل بقيت عموماً تحت السيطرة إلى حدّ كبير. لذلك تسعى المصارف إلى تحسين نوعية محفظة القروض لديها والتحوّط».

لكن نتائج عام 2012 قد تكون أقسى من نتائج عام 2011 لجهة النشاط المصرفي، ففي السنة الماضية تباطأ النشاط متأثراً بالأحداث الداخلية والخارجية بعدما تباطأت وتيرة نمو الودائع والتسليفات.

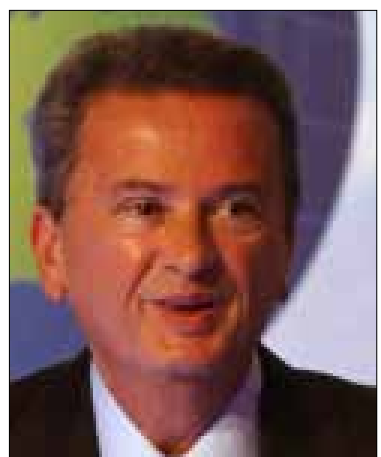
لكن المخاطر ذات المصدر الخارجي لا تقتصر على تطورات الوضع في سوريا والمنطقة، فهناك أيضاً الضغط الأميركي الذي تمارسه وزارة الخزانة الأميركية منذ فترة طويلة سواء على مصرف لبنان أو على جمعية مصارف لبنان، هذه الضغوط التي بدأت مع مندوبي وزارة الخزانة، لشؤون الاستخبارات المالية والارهاب، استكملتها سفيرة الولايات المتحدة في لبنان مورا كونيلى أخيراً، مستفجرة عن الحسابات التي تعتقد أنها تعود لحزب الله في البنك اللبناني الكندي ولم تنتقل إلى «سوسيتيه جنرال بنك». وهذا الضغط الذي يشعر به المصرفيون، يعكسه طريبه بديبلوماسية مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية تطلب من مصارفها تطبيق أنظمة محدّدة، وبما أن المصارف اللبنانية التي لديها علاقات مراسلة مع المصارف الأميركية عليها أن تلتزم وتتقيد بما تفرضه هذه المصارف المراسلة لأنه لا يمكنها أن تقوم بأي عمليات بالدولار إلا عبرها. وبلغت إلى أن الزيارات الأميركية جاءت في إطار تشجيع المصارف اللبنانية على الحد من الحيلة في تعاملاتها مع الزبائن، وبالتالي عليها أن تلتزم القرارات الدولية».

بالفوائد»، فيما يؤكد طريبه أن «تصنيف لبنان مرتبط بتطور وضع المنطقة والحلول التي تدرس اليوم على نار حامية، بالإضافة إلى أداء الحكومة غير الجيد»، لكنه أيضاً لا يتوقع حالياً زيادة في أسعار الفائدة.

لعل أبرز المصادر لهذا القلق هو الوضع في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا حيث تبدو الأحداث هناك ذات أثر واسع على الاقتصاد اللبناني، وفق ما يظهر في التقرير السنوي لجمعية مصارف لبنان. هذا التقرير يقول إنه «كان ولا يزال للأحداث السورية انعكاسات سلبية على الاقتصاد اللبناني لا سيما على السياحة والاستثمارات المباشرة وميزان المدفوعات ونمو الودائع».

ويذكر التقرير أن الصادرات نحو الدول العربية تراجعت في عام 2011 بنسبة 12,7% ولم تزد سوى بنسبة 2,4% في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية. «وفي السنة الماضية انخفض عدد السياح بنسبة 24% متأثراً إلى حدّ كبير بالوضع في سوريا والذي كان له انعكاس كبير على حركة السياحة البرية، واللافت كان تراجع عدد القادمين من الرعايا العرب بنسبة 35%، وبالتالي تراجعت الإيرادات الناتجة

«مورا كونيلى تسأل عن حسابات «هربت» من البنك اللبناني الكندي»



## محمد وهبة

في اللقاء الشهري الأخير بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة (الصورة) وجمعية مصارف لبنان، أعربت الأخيرة عن «مخاوف مجتمع الأعمال إزاء المشهد الأمني والسياسي المتدهور مع انعكاساته المحتملة على نموّ الودائع وميزان المدفوعات الخارجية والتسليفات للاقتصاد». هذه العبارة، كانت كافية لتوصيف حالة القلق السائدة في القطاع المصرفي، إذ يزداد الشعور بالمخاطر بسبب التطورات المتسارعة في المنطقة، فالقطاع لا يزال يعتمد على تدفق الودائع كمورد أساسي يحقق له الأرباح الهائلة، ما يعني أن تباطؤ نمو هذه الودائع يعني تباطؤ نمو الأرباح التي تنزل كالمطر على المصارف. ليس هناك شك في أن المخاطر على القطاع المصرفي مرتبطة اليوم بالتطورات في المنطقة، ففي التقرير السنوي لجمعية مصارف لبنان، الذي وُزِعَ أمس، ورد أن «تراجع التدفقات المالية في عام 2011 وبروز حالة من الاستقرار السياسي المحلي ومن الاضطراب السياسي والأمني في المنطقة عوامل انعكست تباطؤاً في نمو كل من الودائع والتسليفات في القطاع ونمو نشاطه». لكن المخاوف المقلقة مصدرها استمرار هذا المنحى بوتيرة متسارعة خلال الفترة المقبلة. هي مخاوف تدفع المعنيين إلى الحذر في طرح استعمال أسعار الفائدة أداة نقدية لاستقطاب الودائع، أي زيادة أسعار الفائدة لاستقطاب الأموال. ففيما تطالب جمعية مصارف لبنان بزيادة الأسعار «همساً» يأتيها جواب على شاكلة إشارة واضحة من الحاكم رياض سلامة بالتريث في طرح الموضوع لأن الوقت «غير مؤات لتعديل أسعار الفوائد».

لم ينف سلامة إمكان استعمال هذه الأداة في مرحلة لاحقة، بل ترك الأمر مفتوحاً للبحث في الأيام المقبلة. لكن الواقع أن استعمال هذه الأداة مربوط بمستوى المخاطر التي تطال القطاع وهي مخاطر خارجية بالدرجة الأولى قد ترتفع في أي لحظة لتخفّض تصنيف لبنان الائتماني، ما يؤدي إلى زيادة أسعار الفوائد، وعندها قد تصبح التداعيات أضراراً مختلفاً تماماً لجهة انعكاسها على المالية العامة وعلى كلفة الاستثمار والاستهلاك.

لكن المفارقة أن المعنيين بالقطاع يتوقعون استقرار أسعار الفائدة رغم أن أوضاع المنطقة لن تكون مستقرّة (1). فبحسب سلامة إن «مستوى الفوائد الحالي يعكس مخاطر السوق التي لم ترتفع لتبرز ارتفاعاً



حوالي 90 في المئة من الفلسطينيين في لبنان يعيشون على تحويلات أبناءهم في الخارج، وينفقون هذه التحويلات كلها في لبنان.

يستند فلسطيني آخر إلى دراسات عديدة، منها دراسة المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء واليونيسيف وجامعة الدول العربية عن «الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في مخيمات وتجمعات اللاجئين في لبنان 2009»، إذ تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات القائمة في لبنان يصل إلى 454 ألفاً و608 لاجئ. وتصل نسبة البطالة بين فئة الشباب إلى 43,3 في المئة. فيما أظهرت نتائج المسح الاجتماعي الذي أجرته الأونروا في المخيمات الفلسطينية، أن 65% من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات يعيشون دون خط الفقر، و7% هم دون الفقر المدقع، فضلاً عن أن نسبة البطالة تصل إلى 56%.

قانون العمل. ولفت إلى أنه لا إمكان للوصول إلى ضمان اجتماعي للفلسطينيين وإلغاء الرسوم على إجازات العمل سوى عبر المراسيم التنظيمية. يؤكد أبو النور أن هذه التعديلات لا بد من تطويرها نحو إلغاء الإجازات نهائياً، إلا أن ذلك يحتاج بالحد الأدنى إلى خطوة أولى. أما الأهم، فهو توسيع حلقة التوظيف أمام الفلسطينيين لتشمل المهنة الحرة. يستغرب كيف أن الفلسطينيين يضحون الأموال في الاقتصاد اللبناني ولا يجري العمل على إدخالهم في دورة الإنتاج، في حين أن الأجانب القادمين من خارج لبنان، يغرفون الأموال من لبنان لينفقوها في بلدانهم، ورغم ذلك لهم حقوق وتسهيلات لا يتمتع بها الفلسطيني. يشدد أبو النور على أن نسبة البطالة في المخيم وصلت إلى 70 في المئة لدى الشباب، ومن يعمل منهم، فهو معرض دائمياً للتطرد الكيفي، ويحصل على رواتب ضئيلة من دون أية ضمانات. ويركز على أن

## باختصار

أنه «بسبب انقطاع التيار الكهربائي في منطقة الأشرفية نتيجة عطل طرأ على الكابل الرئيسي في المنطقة، توقفت محطة الأشرفية عن العمل». وأوضحت المؤسسة أنها اضطرت إلى قطع المياه عن الأشرفية، فرن الشباب، عين الرمانة، التي تتغذى بالمياه من المحطة المذكورة، وذلك في انتظار إصلاح العطل من مؤسسة كهرباء لبنان، على أن يعاد الضخ كالمعتاد إلى تلك المناطق فور انتهاء التصليحات.

#### أكثر من 7 آلاف شكوى في وزارة العمل حول تصحيح الأجور

هذا ما شدد عليه المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، في بيان أصدره أمس بعد اجتماع عقده برئاسة كاسترو عبد الله. واستغرب البيان «ممارسات هذه الحكومة المستقلة من دورها في إدارة الدولة، من عدم تطبيق مرسوم زيادة غلاء المعيشة... علماً أن هذا التصحيح ابتلعت موجات الغلاء، ومن عدم الزيادة للعمال في القطاع العام وتثبيت عمال الكهرباء، وحقوق المعلمين». كذلك لفت البيان إلى أهمية «إعادة بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة لمواجهة السلطة وخاصة سياساتها المتعلقة بالخصخصة والتعاقد الوظيفي».

(الأخبار، وطنية، مركزية)

وبلغ العجز الإجمالي (موازنة وخزينة) 1645 مليار ليرة، ممثلاً 25,67% من النفقات الإجمالية خلال الفترة المذكورة؛ مع العلم أن تلك النسبة كانت 35,51% في الفترة المقابلة من العام الماضي. وهكذا بلغ الفائض الأولي 289 مليار ليرة ممثلاً 4,51% من مجمل النفقات.

#### سلسلة الرتب والرواتب ليست موضوعاً سهلاً

على حدّ تعبير وزير الاقتصاد والتجارة نقولاً نحاس (الصورة) في حديث إعلامي أمس، موضحاً أن الوزارة أعدت دراسة خاصة حول هذا الشأن. وقال نحاس إن المشروع الذي يدرسه مجلس الوزراء في جلسته اليوم «جدي جداً ويلزمه مزيد من الدرس المعمق ومقاربات عدة، لأن الموضوع ليس بالسهولة التي نظنها، إذ نريد مقاربتة من أوجه عدة: إمكانية الملاءمة، حجم التصحيح، والارتدادات الممكنة لهذا التصحيح».

#### لا كهرباء... لا مياه

فقد أفادت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في بيان أمس،

حالياً، فإن عوائق تشريعية ورقابية كثيرة تعوق عمله في لبنان». كذلك ناقش المؤتمر قانون تنظيم الأسواق المالية - رقم 161 - الذي أقره مجلس النواب أخيراً، ولكن يبقى بعيداً من التطبيق مع تأخير تعيين لجنة الأسواق المالية لتفعل عمل تلك السوق.

#### اقتصادنا ينزف ووضعنا المجتمعي في الحضيض

وفقاً لنانب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين زياد بكداش، في بيان أصدره أمس، جدّد فيه طلب عقد طاولة حوار اقتصادي - اجتماعي تجمع المختصين في القطاعين الرسمي والخاص إلى جانب الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، كما إطلاق المجلس الاقتصادي - الاجتماعي لوضع خطة طوارئ اقتصادية قبل فوات الأوان.

#### تراجع عجز المالية العامة 463 مليار ليرة

وفقاً للبيانات التي نشرتها وزارة المال أمس، وتوضّح فيها أن الفائض الأولي - وهو الرصيد قبل احتساب خدمة الدين العام - ارتفع بواقع 262 مليار ليرة حتى نيسان الماضي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011.

#### «الاقتصاد في حالة ركود من بداية 2011»

الكلام لمدير قسم الأبحاث في بنك «بيبلوس»، نسيب غبريل، خلال افتتاح «منتدى الأسواق المالية اللبنانية: المخاطر السيادية وتحديات النمو والرقابة والتشريع» الذي نظّمته شركة «داتا أند انفيستمننت كونسلت - لبيانون في بيروت أمس. وأوضح غبريل أنه رغم تقلص كلفة التأمين على الدين اللبناني واستقرار الفوائد على الليرة والدولار ونجاح استبدال الدين ونمو الاحتياطي الأجنبي والودائع، تبقى هناك مؤشرات كثيرة حساسة: فعجز الموازنة بالنسبة للنتائج المحلي يبلغ 8,5%، ولا يزال الأوسع تقريباً في الأسواق الناشئة، ونسبة الدين إلى الناتج تبلغ 135% وهي بين الأعلى في العالم.

وحذر الخبير من أن عدم معالجة مستوى المخاطر السيادية يرفع كلفة الفرص الضائعة، وأشار إلى أن «الاقتصاد في حالة ركود من بداية 2011 وتدفق رؤوس الأموال إلى لبنان إلى تراجع، وثقة المستهلك وصلت إلى مستويات متدنية، ولا مشاريع استثمارية أجنبية مباشرة جديدة بالحجم الذي يحتاج إليه الاقتصاد».

وتطرق المؤتمر إلى مجال الصيرفة الإسلامية حيث أوضح رئيس مجلس إدارة الشركة المنظمة، معن البرازي، أنه رغم نمو هذا النوع من الصيرفة لتبلغ أصوله 1,6 تريليون دولار